الوضع لا ينافي جريانها حال الحمل ايضا هـ قوله عبيدة بفتح العين
السلماني بفتح اللام وسكونها قوله اقضوا بكسر همزة الوصل عند
الابتداء مثلا يشط الان عينها في الاصل مكسورة وانما ضمت لمناسبة
الواو والاصل اقضيوا وامشيوا استثقلت الياء للاستثقال ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو وكسر ما قبل الياء
وان شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها الى
ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة
على الاعلال الاول مجتلبة للمناسبة وعلى الثاني منقولة هـ
قوله فان اكره ان خالف الجماعة لعل هذا ليس مستندة فلا ينافي
انه مجتهد فتامل اه كاشه قوله يبيعها من نفسها وكذا هبتها لنفسها
وقرضها لنفسها فانها صحيحان ويلزمها في القرض ان امته مثلها
صورة ويمتنع ان يرجع في المقترض اعني نفسها لتعذره بعتقها
فتامل قوله ويسري الى باقيها ولا يلزمها قيمة ما سري بل لا يلزمها
الا ما التزمته كما قرره الطوخي والميداني وكذا البرماوي آخرا
قوله ومحل المنع اي منع بيعها وسائر التصرفات المزيلة للملك او
المعرضة لزواله قوله مستولدة الراهن ما لم يكن المرتهن فرعه فلا
تباع قوله وهو معسر تباع ما لم يكن المجني عليه فرعه فلا تباع قوله
وهو اي السيد معسر ومن لازم اعساره ان لا يكون في يده
ماذون وفاء واما نفس المأذون فلا نظر للوفاء به هـ قوله وتبقى
من نفوذ الاستيلاد تامل هذا الصنيع مع قوله السابق ويصح
بيع المستولدة في صور فاتت الاستيلاد وجنون البيع وهنا
منع الاستيلاد والجواب انه انما لم يثبت لها الاستيلاد هنا
لان شرطه الملك وهذه خرج عن ملكه بمجرد النذر حتى لو عادت
لملكه بطريق اخر لم تكن مستولدة ح قوله ما لو نذر التصدق
بثمنها ومثله ما اذا نذر التصدق بها قال ر ويجاب بمنع استثنا
لزوال ملكه عنها بمجرد نذره التصدق بها او بثمنها اي وشرط
المستولدة ان تكون ملكا للمستولد وقت الاستيلاد وهل هذا
الوطء شبهة ام لا وهل يلزمه قيمة الولد يتصدق بها ايضا ام لا
يراجع

وعبد تصرفوا اقضوا وامشوا ه

قال الرملي وجاريه

يراجع قوله والذي صوبناه الحكم ببلوغه وثبوت استيلاده منه ضعيف
قوله فرجع نفوذه ضعيف قوله ورجع السبكي خلافه معتمد قوله كاستيلاد
البراهن المعسر أشبه الخ معتمد ويستفاد من هذا التشبيه انها اذا لم
تبع في دين المفلس بان الكتب مالا ووفى الدين بغيرها او بعتت
وملكها نفذ الايلاد وهو كذلك قوله ثم مات رقيقا وخذ الوما مات حرا كما
في حتم الخ قوله المنفصل في حال حياته قد يفهم ان المنفصل بعد الموت
اي اذا انفصل من السيد بعد موته لا يقتضي لحوق الولد به وقال الخ
في ختمه ولو انفصل منه بعد موته واستدخلته امرأة هل يقال هو
محترم ويثبت نسبه بذلك اولا ينبغي ان يثبت اذ يصدق عليه حد
المحترم ولم ار من ذكره هـ وعليه فلا يرث ~~[illegible]~~

~~[illegible]~~

قبل خروج النطفة التي خلق منها نحلا فما خرج في حياته لكن جزم
قال باشترط خروج المني في الحياة للحوق بخلافه بعد الموت فلا يثبت
اللحوق لخروجه من جثة منفكة عن الحل والحرمة قوله امته التي
اشتراها الخ في مستولدة وان شرط اعتاقها عليه عند الشراء نحلان
ما لو اقر بولد وابرئ امة اشتراها ومورثه بشرط الاعتاق فانه لا ينفذ
الايلاد لان نفوذه مانع من الوفاء بالشرط على جهة مورثه قوله انه هنا
كذلك خبر قياس اي تصح اعارتها لنفعها وخالف شيخنا الرملي ذلك قال
وبحط الشيخ عبد الرحمن قوله انه هنا كذلك المعتمد خلافه فليحرر ولعل
الفرق ان الحق الاجير اهل لاستعارة نفسه وقابل لملك المنافع فضلا
عن الانتفاع بخلاف ام الولد فانها رقيقة فلا تصح اعارتها لعدم
صحة ملكها قوله اجيب بان السيد الخ الفرق الواضح ان يقال انه اذا
آجرها ثم احبلها فاستحقاق المنفعة مقدم على استحقاق العتق
بخلاف عكسه فلذا انفسخت الاجارة فيه فالاولى ضرب الفرق بين
هاتين الصورتين لا بين المستولدة والعبد اذ لا فرق بينهما اسوة ايها
حيث تقدم الايجار على الاحبال في عدم انفساخ الاجارة بالعتق

وكونه ه

وحاصله ان الصبي ثلاثة ان ينفصل في حياته وتستدخله فيثبت النسب والاستيلاد ان ينفصل في حياته وتستدخله بعد مماته وتستدخله بعد مماته ففيه تردد واستظهر ع ط ثبوت النسب وفي اعدمه ه

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)